Anbar University

College of Education for Girls

Geographical Department

The fourth stage

Subject teacher: Wedad Hammad Mikhlif

The second lecture

Research Methods in Geopolitics

جامعة الانبار

كلية التربية للبنات

قسم الجغر افية

المرحلة الرابعة

مدرس المادة: وداد حماد مخلف

المحاضرة الثانية مناهج البحث في الجغرافية السياسية

مناهج البحث في الجغرافية السياسية

في دراسة الجغرافية السياسية يوجد اتجاهان الأول يعتمد في الدراسات الأصولية التي تبحث في مفاهيم وأسس الجغرافية السياسية وطرق البحث فيها وأهدافها حتى يمكن وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها بعد ذلك على دراسة الوحدات السياسية، أما الاتجاه الثاني فيعتمد في البدء في الدراسات الإقليمية أي بدراسة الوحدات السياسية مباشرة من الوجهة السياسية، ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه في البدء بدراسة الوحدات السياسية يمكن في النهاية من وضع مفاهيم و قواعد عامة وأهداف لهذا العلم، ثم تطبيق هذه الأسس بعد ذلك في الدراسات الإقليمية ويؤيد هذا الفريق رأيه بان البدء في الدراسات الأصولية أدى إلى وضع قواعد للجغرافية السياسية ليس لها في الواقع ولا تنطبق عليه.

من خلال استعراض لتطور علم الجغرافية يبدو أن هذا العلم كان يسير في الاتجاهين معاً أي دراسة أصولية وأخرى إقليمية في الوقت نفسه كما فعل كل من ويتر وهمبولت وعلى سبيل المثال درس همبولت ظاهرة الحرارة في نفس الوقت الذي درس فيه المكسيك وكوبا ولذلك يمكن للجغرافية السياسية ان تسير في الاتجاهين معاً.

وهناك مناهج متعددة يمكن أتباعها في دراسة الجغرافية السياسية وهي:

1- المنهج الإقليمي

يقوم هذا المنهج على أساس دراسة العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية ثم يضفى على هذه الدراسة طابعا سياسيا، وذلك بتناول التاريخ السياسي للدولة

وتقسيماتها الإدارية ومشكلاتها وتحليل حدودها السياسية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، وهو بذلك يشبه الجغرافية الإقليمية، فإن الدولة تعد إقليما سياسيا واضح الحدود.

وقد اتبع «بومان Bowman» هذا المنهج في كتابه «Bowman» وتبعه الكثيرون، ويبررون اتباعهم لهذا المنهج بأن دراسة الدولة تحتاج إلى معلومات جغرافية كثيرة، وهذا ما يوفره هذا المنهج، ولذلك فإن من يسلك هذا المنهج يقوم بعرض معلومات كثيرة بعضها له علاقة بموضوع الدراسة، والبعض الآخر ليست له صلة به.

وليست هذه الطريقة للبحث في الجغرافية السياسية ولا بمنهاج مناسب لتحليل عناصرها كما انه لا يساعد على تطوير الجغرافية السياسية .

2- المنهج التحليلي (تحليل القوة).

ينسب المفكرون قوة الدولة الى خمس عناصر هي (جغرافي ، اقتصادي ،سياسي ،عسكري، نفسي).ويقوم هذا المنهج بتحليل عناصر العامل الجغرافي كطرف في معادلة القوة .وقد قام «كوهين Cohen» بعمل حصر شامل للعناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وقسمها إلى خمس أبواب على النحو الأتي :

- 1- البيئة الطبيعية :وتدخل فيها عدة عناصر جغرافية متكاملة مع بعضها، على رأسها أشكال السطح، المناخ، التربة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات ... إلخ.
- 2- الحركة والانتقال :ويدخل فيها اتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص بواسطة وسائل النقل البرية والجوية والبحرية ، ونقل التيارات الفكرية (الأيدلوجية) بواسطة الوسائل المقروءة (الصحف والمجلات) والمسموعة (محطات الإذاعة الأرضية والفضائية) والمرئية (محطات التلفاز الأرضية والفضائية).
- 3- المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة: وتشتمل على المواد والسلع المنتجة فعلًا بالإضافة إلى تلك المرتقب حدوثها في المستقبل (الكشوف عن المعادن)، الأبحاث الزراعية والصناعية، التوسع والتخطيط الاقتصادي عامة.

- 4- السكان: دراسة إحصائية شاملة لسكان من عدد وتوزيع وتركيب النوعي والعمري والاقتصادي والاجتماعي لسكان الوحدة السياسية.
- التركيب السياسي : ويشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة السياسية وأهداف نظام الحكم ومُثلُه الفعلية، وليست مجرد الأشياء النظرية والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية.
- **6- المكان:** يتناول علاقات الموقع وشكل الدولة وحدودها ومساحتها ، وتأثيرات المكان في العلاقات الداخلية والخارجية.

ويتم تحليل كل عنصر من العناصر السابقة من اجل توضيح مدى مساهمته في بناء قوة الدولة . وأثبتت الدراسة أن هذا المنهج يؤدي إلى نتائج طيبة ويثير مجالات مفيدة تساهم في تطوير المعرفة الانسانية.

ويعترض المنهج التحليلي إلى صعوبات منها مشكلة انتقاء المعلومات اللازمة من خضم المعرفة الجغرافية ويتلو هذه الصعوبة تعقيد عملية تقييم هذه المعلومات المنتقاة ، وانه من الخطأ سرد معلومات ليس لها علاقة ألبته بالموضوع قيد البحث ومن الخطأ أيضا حذف معلومات لها صلة وثيقة بموضوع البحث.

3- المنهج التاريخي.

يركز هذا المنهج اهتمامًا كبيرًا حول الجغرافيا السياسية التاريخية من أجل فهم أعمق لمشكلات الماضي، وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر.

ومثل هذه الدراسة تتناول بالبحث نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم الأقاليم المختلفة حتى حدودها الراهنة، وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية والحضارية في المنطقة، إلى جانب الكثير من علاقات الأرض بالدولة النامية مثل دور بعض العوائق الطبيعية) الجبال – المستنقعات –الأنهار والبحيرات – الحافات والانحدارات ... الخ (في حماية الدولة النامية كحدود طبيعية يتوقف عندها النمو أم يتخطاها إلى حدود أخرى، ومن العلاقات الأخرى بين الأرض والدولة مدى سهولة الاتصال من القلب إلى الأطراف، وبعبارة أخرى؛ تأثير مركز أو عاصمة الدولة بالنسبة لبقية أراضي الدولة.

وأن بعض مؤيدي المنهج التاريخي ينتهون من در اساتهم إلى وضع قواعد ومبادئ عامة يُخضعون لها الدول في نموها وتوسعها، لكن مثل هذه القواعد (تحتم) و(تحدد) والمبادئ تُشكِّل أخطر منزلق تنتهي إليه الجغرافيا السياسية؛ ذلك لأنها الاتجاهات والميول ومحاور النمو والتوسع التي لا تحيد عنها الدولة في نموها، وفوق هذا فإن هذه المبادئ تنمط الدولة بمراحل لا تحيد عنها كما لو أن العلاقات المكانية والمواقع الجغرافية هي ثابتة وجامدة.

وهذا غير صحيح بالمرة، إذ إن كل شيء يتغير على مر الزمن نتيجة تغير الطاقات البشرية وما يترتب عليه من تغير حقيقي في قيمة المكان وأهمية الموقع الجغرافي. ومن ثم فإن إسقاط هذه القواعد والمبادئ المستمدة من أحداث الماضي على حاضر الأمور يؤدي بالحكام والزعماء الذين يلتزمون بها إلى ارتكابهم أخطاء جمة ضد حياتهم وحياة شعوبهم.

4- المنهج المورفولوجي.

يدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب، والتركيب أو البناء.

وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكوّنها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكوّن الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية، والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية.

أما التركيب أو البناء فإنه يُشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات، وتدرس هذه العناصر أيضًا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

ومن الأمثلة على الدراسة السياسية على ضوء المنهج المور فولوجي نمط الدولة الإيطالية، فموقع إيطاليا يمكن أن يُدرس داخل تنظيم إقليمي أوسع هو الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، فلقد كسبت إيطاليا كثيرًا نتيجة عضويتها للسوق الأوروبية المشتركة، مثلًا صناعة الصلب في شمال إيطاليا ربحت مميزات كثيرة من بينها تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة على السكك الحديدية من فرنسا إلى تورينو.

وموقع إيطاليا كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر المتوسط قد جعلها تنتمي إلى حلف الأطلنطي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك، وترتب على ذلك بروز مهمة وأهمية إيطاليا عندما اعتبرت كقاعدة وركيزة لأساطيل الحلف في البحر المتوسط، وقد كان لانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لهذا الحلف ضعف في القوى البحرية في هذا البحر، وزاد من أعباء إيطاليا البحرية، وفي مقابل ذلك أصبح الأسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف.

هذا فيما يختص بالدراسة النمطية لإيطاليا، ومن بين مظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا نجد المشكلات التالية...

1- مناطق التركيز السكاني والاقتصادي

يتركز في حوض نهر البو في شمال إيطاليا): أ-الصناعة ب -معظم مناطق الإنتاج الزراعي

. ج- نسبة لا بأس بها من السكان مع كثافة سكانية عالية .ولقد كان لوقوع هذا الحوض على أطراف الألب أثره في حصول الإقليم ككل على مصدر اقتصادي للطاقة المولدة من المساقط المائية والسدود، وفي هذا يجب أن نأخذ في الاعتبار فقر إيطاليا الطبيعي في مصادر الفحم الحجري بأنواعه، وإلى جانب ذلك نجد أن حوض البو يرتبط بواسطة مجموعة من الممرات الطبيعية والأنفاق الاصطناعية بقلب أوروبا وشمالها عبر جبال الألب، ومن ثم كان لهذا أثره الواضح في سهولة الاتصال والتجارة مع شمال وغرب أوروبا، وعلى هذا فإن مجموعة من الظروف الطبيعية المرتبطة بالموقع وعلاقات المكان

والمناخ الملائم والتربة الفيضية والمساقط المائية قد أدت إلى أن يصبح شمال إيطاليا عامة مركز الثقل الإنتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري، وذلك على عكس بقية إيطاليا التي تتكون من عدة أحواض نهرية صغيرة تمثل جيوبًا تمتد في وسط وحول سلسلة جبال الأبنين فضلًا عن المناخ غير المنتظم وقلة المياه لمدة طويلة خلال الصيف.

وبطبيعة الحال تزداد الحالة سوءًا كلما توغلنا جنوبًا في شبه الجزيرة الإيطالية حتى نصل إلى أسوأ الظروف — بالنسبة لإيطاليا — في أقصى الجنوب وصقلية.

2- العاصمة

روما مدينة كبيرة ذات تاريخ طويل، لكنها اليوم تقع بعيدة عن القلب الاقتصادي والسكاني لإيطاليا، وفضلًا عن ذلك فإنه لا يوجد في إقليم روما المحيط بها أي مصدر من مصادر العمالة الصناعية؛ ولهذا فإن الحياة الاقتصادية في روما تقوم على العمالة الحكومية والإدارية والسياحة وصناعة السينما، وعدد من الصناعات الاستهلاكية كالملابس والأزياء والأغذية.

وقد ترتب على عدم وجود العمالة الصناعية ضعف بارز في الانتماءات السياسية اليسارية عامة في منطقة روما، هذا إلى جانب وجود دولة الفاتيكان التي تؤثر — بطريقة أو أخرى — على تدعيم الأجنحة السياسية المعادية لليسار الإيطالي، وترتب على هذا أيضًا أن منطقة روما أهدأ كثيرًا من مناطق الشمال الصناعية اليسارية، ومن مناطق الجنوب الكثيرة القلاقل بسبب الفقر الذي يؤدي بالسكان إلى التطرف الأيديولوجي بين أقصى اليسار وأقصى اليمين.

3-الحدود الإيطالية

لقد ظلت حدود إيطاليا الشمالية مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار السياسي المستمر؛ مما كان يؤدي إلى تذبذب خط الحدود، وبعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر تعديل في حدود إيطاليا هو ذلك الذي انتاب المنطقة الشمالية الشرقية حينما أعطيت يوجسلافيا شبه جزيرة إستريا وميناء أحرا في تريستا منذ عام ١٩٥٣، وفي منطقة الحدود الفرنسية الإيطالية عدلت الحدود في مساحات ضيقة لصالح فرنسا، وكانت المناطق التي انتابها التعديل هي :ممر سان برنار الصغير الذي يشرف على طريق بريانسون-مودانا، هضبة مون كنيس التي تشرف على تورينو وتمدها بالطاقة المائية، ومنطقة تند بريجا التي تمد محطاتها المائية السكك الحديدية الإيطالية بالطاقة الكهربائية في منطقة ليجوريا والبيدمونت الجنوبية.

وكل هذه المناطق في الواقع كانت المراكز التي هاجمت منها القوات الفاشية الإيطالية جنوب فرنسا خلال بدايات الحرب الثانية، ومن ثم فإن استيلاء فرنسا عليها كان وسيلة من وسائل تأمين حدودها استراتيجيًا.

و أخيرًا فإن مشكلة التيرول الإيطالي — وخاصة ألت أديجو — لا تزال تشكل مصدرًا من مصادر القلق السياسي بين النمسا وإيطاليا نتيجة وجود عدد كبير من النمساويين في التيرول الذي ضمم لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى.

4- مشكلات جنوب إيطاليا

سبق أن ذكرنا أن جنوب إيطاليا يمثل منطقة ضعف اقتصادي وتخلف اجتماعي بالنسبة لشمال إيطاليا، وذلك بالرغم من وجود بعض المشروعات الصناعية التي تقيمها الحكومة في الجنوب لتحسين أحواله الاقتصادية وهي مشروعات غير مربحة كثيرًا إذا نظرنا إليها من ناحية الأماكن الصناعية المثلى — إلا أن أهم مورد اقتصادي للجنوب يتمثل تصدير الأيدي العاملة إلى شمال إيطاليا وفرنسا وألمانيا والو لايات المتحدة، وينظر كثير من زعماء الجنوب بعين السخط على شمال إيطاليا الذي يحظى بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الصناعية والتجارية.

وعلى هذا النحو كان لشكل الدولة وبنائها المرتبط بعلاقات المكان والظروف الطبيعية المختلفة أثره في هذا التركيب غير المتكافئ بين الشمال والجنوب.

5- المنهج الوظيفي

يهتم هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة ما أو إقليم ما كوحدة سياسية، وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى، ولا بد أن تكون الأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطًا قويًا بالدولة أكثر من ارتباطاتها ببعضها البعض أو بدولة خارجية، فلكي تقوم الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية

ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والإستراتيجية، وفي علاقة الدولة ككل بالدول الخارجية.

وعلى هذا فالمنهج الوظيفي يركز على دراسة نوعين من القوى المركزية للدولة، هي

- 1- قوى الطرد المركزية التي تؤدي إلى ضعف معين فيما يختص بالمساحة والمكان أي تعمل على عدم تر ابط أجزاء الدولة مع بعضها وتشمل مكونات هذه القوى على الحواجز الطبيعية التي تعرقل اتصال حركة الإنسان ونشاطه علما بأنه قد تغلب على كثير من هذه الحواجز عن طريق وسائل النقل والمواصلات الحديثة ، وهناك فواصل بشرية والاختلاف مع الدول في العلاقات الخارجية وتباين خصائص السكان من مكان لأخر واختلاف المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية .
- 2- قوى الجذب المركزية وهي تعمل على ترابط أجزاء الدولة وتماسكها أي تسير في اتجاه معاكس للقوى السابقة ، وتعمل على تغلب على الأثار المناقضة لها وتشمل مكونات هذه القوة على الرغبة المشتركة في تكوين دولة لتوفير مقومات ايجابية لبناء الدولة.

إن وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية هي الإبقاء على ميزان تجاري لصالح الدولة وصالح المنتجات الوطنية، ولهذا تفرض كل دولة قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية، وتشتمل هذه القوانين على القواعد الجمركية، والمساعدات التي تُقدَّم من أجل تشجيع صادرات معينة، والتشريعات التي تمنع دخول أو خروج سلع معينة، و هذه القوانين عامة ترمز إلى وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية.

فمثلًا تقود رغبة بريطانيا في تسويق سلعها — وخاصة السيارات والكيميائيات إلى أوروبا الغربية — إلى دخول السوق الأوروبية المشتركة، برغم أن ذلك يؤدي إلى إضعاف علاقات بريطانيا التجارية مع

الولايات المتحدة، ويجعلها خاضعة لقوانين الائتلاف الأوروبي الاقتصادي أكثر من خضوعها لمصالحها الخاصة، ولكن يبدو أن العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية — بحكم القرب المكاني والكثافة السكانية— أحسن لبريطانيا من مجرد محافظتها على تجارتها الأمريكية.

وعلى وجه العموم فإن القوانين الخاصة بالتجارة لا تُرضي كل فئات المنتجين داخل الدولة الواحدة المتعددة الإنتاج، فمثلًا رفعت الولايات المتحدة الجمارك على وارداتها من القمصان الرجالية اليابانية لكي تحمي إنتاج القميص الأمريكي المركز في منطقة الساحل الشرقي الأمريكي، ويؤدي ارتفاع سعر القميص الأمريكي إلى التوسع بالنسبة لسوق العمل الأمريكي في شرق الولايات المتحدة — نظرًا لرواج الصناعة وتزايد إنتاجها بعد اختفاء المنافس الياباني — ولكن هذه النتيجة الجيدة في القسم الشرقي ليس لها نظير في منطقة الساحل الشمالي الغربي الأمريكي حيث لا تُوجد صناعة كبيرة للقميص؛ ولهذا فإن سكان المنطقة الغربية عامة سوف يقاسون من ارتفاع سعر القميص بدون أن يكون هناك تعويض مماثل لما حدث في الشرق.

ومثال آخر هو عكس هذه الحالة تمامًا، فسكان الساحل الشمالي الغربي الأمريكي يطلبون من الحكومة إصدار تشريعات تحمي حرفة ومنتجات السمكية الأمريكية في هذه المنطقة من منافسة التونة والسلمون الياباني، وعلى هذا فإن إرضاء منطقة ما أو صناعة ما لا يؤدي إلى إرضاء سكان كل مناطق الدولة أو كل صناعاتها، فالمنطقة الوسطى من الولايات المتحدة غير راضية على الحد من منافسة الإنتاج الياباني في مجال القمصان والأسماك على حد سواء، وهي في الوقت نفسه تشجع المساعدات الأمريكية لليابان؛ لأن ذلك يشجع ويرفع واردات اليابان من الأدوات الميكانيكية من أمريكا — وبعبارة أخرى فإن هذه المساعدات المريكية سوف تعود بالنفع على سكان المناطق الوسطى، وتزيد من طاقتهم الإنتاجية في الوقت الذي ينظر فيه سكان شرق و غرب الولايات المتحدة إلى المساعدات الأمريكية لليابان بنظرة غير راضية؛ لأن هذه المساعدات ترفع من قدرة اليابان على منافسة إنتاجهم.